

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الأربعاء

18 ذو القعدة 1441 - 08 يوليو 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

خلال ورشة لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص خبراء يشيدون بجهود المملكة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 18 ذو القعدة 1441هـ - 08 يوليو 2020م

<https://albiladdaily.com/>

الرياض - البلاد

أشاد عدد من أعضاء المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي وهيئة حقوق الإنسان بالتحسن الذي حققته المملكة في تصنيف مؤشر الاتجار بالأشخاص من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني، وُقِّفًا للتقرير الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بتصنيف الدول في هذا المجال الأمر الذي يعكس مواصلة المملكة السير قدمًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل خاص.

جاء ذلك خلال الورشة التدريبية للجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان التي استمرت يومين واختتمت أمس الأول بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية حول التعرف والإحالة لضحايا الاتجار بالأشخاص بمشاركة اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة.

وحضر الورشة التدريبية أكثر من خمسين مشاركاً من أعضاء ومستشاري اللجنة الوطنية للجان العمالية ومستشاري مجموعة تواصل العمال وأعضاء اللجان العمالية بالمملكة، وذلك في إطار التعاون القائم بين هيئة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة.

وقدم العروض خلال الورشة متحدثون من الهيئة والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، موضحين أن المملكة تبذل جهوداً متواصلة ومستمرة لمكافحة هذه الجرائم انطلاقاً من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم جميع أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد على احترامه وحفظ حقوقه، كما تولي المملكة اهتماماً كبيراً بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر منظومة متكاملة تتمثل في إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعنى بتلك الجرائم، وتشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وإنشاء إدارة لمكافحة تلك الجرائم في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وقد أسهمت هذه المنظومة في بناء سياج يكفل حماية جميع الأشخاص من تلك الجرائم دون تمييز، وتقديم المساعدة للضحايا وتعويضهم.

المملكة تجرم امتهان كرامة الإنسان

المملكة أكدت أنها تبذل جهوداً متواصلة ومستمرة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، انطلاقاً من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم جميع أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد احترامه وحفظ حقوقه. وطالبت بأن تكون حقوق الإنسان للأشخاص المتاجر بهم في صميم الجهود الرامية إلى منع الاتجار ومكافحته وحماية الضحايا ومساعدتهم، وتوفير سبل الإنصاف لهم بدون تمييز.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها رئيس قسم حقوق الإنسان في بعثة المملكة الدائمة في الأمم المتحدة مشعل بن علي البلوي، في دورة مجلس حقوق الإنسان الرابعة والأربعين في جنيف مؤخراً.

وقال: إن المملكة تبذل جهوداً متواصلة ومستمرة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، انطلاقاً من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم جميع أشكال الاتجار بالبشر، وتؤكد احترامه وحفظ حقوقه، كما تولي اهتماماً كبيراً بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر منظومة متكاملة تتمثل في إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعنى بتلك الجرائم، وتشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وإنشاء إدارة لمكافحة تلك الجرائم في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وأكد أن هذه المنظومة أسهمت في بناء سياج يكفل حماية جميع الأشخاص من تلك الجرائم دون تمييز، وتقديم المساعدة للضحايا، وتوعيتهم.

وأوضح البلوي أن لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تقوم بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التدرجية الموجهة للمكلفين بإنفاذ القانون، وعلى اكتشاف ورصد حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص، والتعامل الأمثل معها.

وبين أن الجهود التي قامت بها المملكة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال أدت إلى أن تتبوأ المملكة مكانة متقدمة في هذا المجال، وظهر ذلك جلياً في تحسن تصنيف المملكة في مؤشر الاتجار بالأشخاص والتقارير الدولية التي أشارت إلى التقدم الملحوظ في المملكة في هذا الشأن، مما يعكس مواصلة المملكة السير قدماً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل خاص.



حقوق الإنسان: حق المرأة يشمل وعي المجتمع بحقوقها

المصدر: جريدة الصدي الاربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م

<https://www.slaati.com/2020/7/7/p1688011.html>

الرياض (صدي): قال رئيس هيئة حقوق الإنسان عواد بن صالح العواد ، بأن حق المرأة لا يتقصر على إتاحة الفرص لها، وإنما يشمل وعي المجتمع بحقوقها.

وتابع بن صالح عبر حسابه "تويتر" بأن حق المرأة أيضا يأتي من الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني الخاصة بالمرأة. وأضاف بأن إحترام المرأة وتمكينها يساهم في تقدّمها، وبالتالي تطوّر المجتمع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العدل: "نظام التوثيق" سيعزز الأمن العقاري ويرفع الكفاءة العدلية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م
<http://www.alriyadh.com/1830613>

رفع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني الشكر والتقدير لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على نظام التوثيق. وقال: إن المملكة مستمرة والله الحمد بقيادة خدام الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - في التطور الشامل على الأصعدة كافة، ومن ذلك التطورات التشريعية التي نشهدها يوماً بعد يوم، بما يدعم التحولات الإيجابية الكبيرة وتحسين البيئة الاستثمارية وفق رؤية المملكة 2030.

وأوضح أن نظام التوثيق سيعزز الأمن العقاري، مما سيرفع كفاءة التوثيق العدلي وموثوقية الوثائق الصادرة من المخول لهم بإجراء عملية التوثيق سواء كانوا كتاب عدل أو موثقين مرخصين أو مأذونين وسيشمل الشروط اللازم توفرها فيهم ويحدد اختصاصاتهم وإجراءات عملهم ومراقبة مخرجاتهم وعقوبات المخالفين منهم.

وبيّن أن نظام التوثيق نقل بعض الاختصاصات الجديدة من المحاكم إلى كتابات العدل مثل توثيق الزواج والطلاق وتوثيق اتفاق ذوي الشأن على الحضانة أو النفقة أو الزيارة والصلح وغير ذلك، مما يساهم في عدم إشغال القضاء بمهام ليس فيها عنصر المنازعة، حيث إن مهمة المحاكم هي الفصل في المنازعات حسب النظام الأساسي للحكم.

وأضاف: إن نظام التوثيق سيدعم من "العدالة الوقائية" وهو توجه مهم تسعى وزارة العدل لترسيخه، مما يساهم في تقليل المنازعات وتدفق الدعاوى، ورفع كفاءة العقود والإقرارات، ويعزز من سرعة إعادة الحق عبر قضاء التنفيذ دون الحاجة لإقامة دعوى أمام قضاء الموضوع

في جلسته - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خدام الحرمين مجلس الوزراء: المملكة لن تسمح بأي تجاوز لحدودها أو إضرار بأمنها الوطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م
<http://www.alriyadh.com/1830601>

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله -.

وفي بدء الجلسة، اطلع مجلس الوزراء، على آخر تطورات جائحة فيروس كورونا على الصعيدين المحلي والدولي، والجهود المبذولة لتحقيق أعلى معدلات السلامة والحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين، وأعمال الفحص الموسع في مختلف مناطق المملكة، الذي يسهم في معرفة مدى انتشار الفيروس والكشف المبكر عنه، وقطع سلسلة العدوى ومنع تكون بؤر التفشي، واطمأن على ما يقدم للحالات النشطة والحرجة من رعاية طبية وعناية صحية وفق منظومة شاملة ومنكاملة أسهمت - بفضل الله - ثم بالدعم الكبير من الدولة - رعاها الله - في وضع المملكة ضمن الدول الأكثر شفاء من فيروس كورونا، وتسجيل معدلات متميزة في نسبة شفاء الحالات المزمنة، إضافة إلى الإسهام في العديد من الأبحاث العلمية والجهود الدولية لاكتشاف لقاحات للفيروس.

وعدّ المجلس صدور الأمر الملكي الكريم القاضي بتمديد عدد من المبادرات الحكومية لتخفيف آثار تداعيات جائحة فيروس كورونا على النشاطات الاقتصادية والقطاع الخاص مدة إضافية، لتحقيق الاستفادة الكاملة من المبادرات المعلنة منذ بداية الجائحة، والتي وصل عددها إلى (142) مبادرة بقيمة تجاوزت (214) مليار ريال، بأن ذلك امتداد للإجراءات الحكومية العاجلة لدعم الأفراد وقطاع المستثمرين ومنشآت القطاع الخاص، وتعزيز دورهم بوصفهم شركاء في تنمية اقتصاد المملكة، وتخفيف الأثر المالي والاقتصادية عليهم من تداعيات الجائحة، وحماية المقدرات والمحافظة على الآليات المحفزة للنمو الاقتصادي.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء استعرض تطورات الأحداث ومستجداتها على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن ذلك مناقشة مجلس الأمن الدولي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ضلوع إيران في الهجمات الصاروخية التي استهدفت المملكة العام الماضي، مجدداً التأكيد على ضرورة اتخاذ موقف حازم من المجتمع الدولي تجاه إيران، واتخاذ الإجراءات المناسبة لاستمرار حظر تسليح النظام الإيراني، والتعامل الجاد مع البرنامجين النووي والبالستي اللذين تطورهما إيران، وأن المملكة حريصة على استقرار المنطقة، ولن تسمح بأي حال من الأحوال لأي تجاوز لحدودها أو إضرار بأمنها الوطني، أو تعرض سلامة المعابر المائية والاقتصاد العالمي لمخاطر السلوك الإيراني العدائي، واستمرار تحذيرها من العواقب الأمنية لاتفاقيات الأسلحة التي تجاهلت التوسع الإقليمي لإيران والمخاوف الأمنية المشروعة لدول المنطقة.

ورحب المجلس، بما عبر عنه مجلس الأمن الدولي من إدانة لاستهداف الميليشيا الحوثية لأراضي المملكة بالطائرات دون طيار والصواريخ الباليستية، وتجديد التأييد للتوقف الفوري للأعمال العدائية، والتنفيذ السريع لأحكام اتفاق الرياض من أجل عودة السلام لليمن، والتشديد على دعم الجهود الدولية الرامية إلى استئناف عملية سياسية شاملة في اليمن وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ومخرجات الحوار الوطني، وكذلك التوقف عن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وبين معالي الدكتور ماجد القصبي أن مجلس الوزراء، أكد مجدداً موقف المملكة أمام مؤتمر بروكسل الرابع لدعم سوريا، بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254، ومسار جنيف (1)، واستمرار دعم المملكة الكامل لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، ولكل جهود توصل إلى حل لوقف تلك المأساة، ولاستئناف أعمال اللجنة الدستورية، مشيراً إلى إسهامات المملكة في تسهيل التوصل لحل سياسي، واستضافتها لمؤتمري الرياض 1 والرياض 2، التي أفضت إلى تأسيس هيئة المفاوضات السورية، وكذلك بذل كل جهد ممكن لتوحيد المعارضة السورية وجمع كلمتها، وتخفيف معاناة الشعب السوري، بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة من بينها استضافة المملكة مئات الآلاف من الأشقاء السوريين، وبرامج الدعم والرعاية والمساعدات الإنسانية لملايين السوريين اللاجئين في الدول المجاورة والداخل السوري، مؤكداً أن المشروع الإيراني الإقليمي لا يزال يشكل خطراً كبيراً على مستقبل سوريا وهويتها، وضرورة محاربة جميع التنظيمات الإرهابية بأشكالها كافة.

وتطرق المجلس، إلى ما صدر عن أعمال الدورة التاسعة للمنتدى العربي الصيني من الاتفاق على عقد قمة عربية - صينية تستضيفها المملكة العربية السعودية، من أجل الدفع بالشراكة الاستراتيجية العربية الصينية إلى آفاق أرحب، وبما يخدم المصلحة المشتركة للجانبين، ورفض مخططات "إسرائيل" لضم أي جزء من أرض دولة فلسطين المحتلة، والتشديد على التزام إيران بحسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، كما أشار إلى ما أكدته المملكة في كلمتها خلال المنتدى على وحدة وسيادة وسلامة الأراضي العربية، وإدانة التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول العربية، التي تؤدي دوراً تخريبياً من خلال دعمها للمليشيات الإرهابية المسلحة، وتتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي.

وأفاد معاليه أن مجلس الوزراء، عبر عن إدانة المملكة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها أقلية الروهينجا والصعوبات التي تواجه العمل الإنساني في ولاية راخين، وتأكيد دعم المملكة لقضية الروهينجا كونها إحدى أولويات العمل

الإنساني، ومطالبة حكومة ميانمار بالالتزام بالوصول الآمن للمساعدات الإغاثية للمتضررين، والتعاون التام مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها في هذا الشأن، والالتزام بما ورد في قرار محكمة العدل الدولية الصادر في مطلع العام الجاري. واطلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:-

أولاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء الإماراتية.

ثانياً:

الموافقة على النموذج الاسترشادي لمذكرة تعاون في مجال الملكية الفكرية بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية والسلطات المختصة بالملكية الفكرية في الدول الأخرى، وتفويض معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية - أو من ينيبه - بالتباحث مع السلطات المختصة بالملكية الفكرية في الدول الأخرى في شأن مشروع مذكرة التعاون المشار إليه، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموريشي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الثروة السمكية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية موريشيوس، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في الإمارات العربية المتحدة.

خامساً:

الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية زيمبابوي.

سادساً:

الموافقة على نظام التوثيق، بالصيغة المرافقة للقرار.

سابعاً:

الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته (الأربعين) التي عقدت في الرياض يوم 13 ربيع الثاني 1441هـ الموافق 10 ديسمبر 2019م، القاضي بالموافقة على أن تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باعتماد وتنفيذ القرارات اللازمة لمتطلبات العمل المشترك في إطار الاتحاد الجمركي، وذلك على النحو الوارد في القرار.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الإذاعة والتلفزيون، والمؤسسة العامة للري، والصندوق الخيري الاجتماعي، وهيئة الملكية للجبيل وينبع، عن أعوام مالية سابقة، وقد اتخذ ما يلزم حيالها.

«هدف» يدعم منشآت القطاع الخاص بنصف مليار ريال لدعم

توظيف السعوديين والسعوديات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو القعدة 1441هـ - 08 يوليو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1830461>

دعم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) منشآت القطاع الخاص بـ510.830.522 ريال عبر 6 دفعات من برنامج دعم التوظيف ودعم التوظيف بأثر رجعي، حيث ساهمت تلك الدفعات في دعم أجور 53.483 ألف موظف وموظفة سعوديين، يعملون في نحو 9087 منشأة.

وشملت فترة الدعم أجور السعوديين والسعوديات العاملين في تلك المنشآت لأشهر يناير وفبراير ومارس عن الأثر الرجعي وأبريل ومايو ويونيو عن دعم التوظيف الجديد في سوق العمل.

ويأتي برنامج دعم التوظيف ضمن مبادرات الدعم الحكومي التي أطلقها الصندوق، لتمكين منشآت القطاع الخاص وضمان استقرارها وتعزيز أداءها، وتخفيف الآثار والتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (COVID-19).

وأكد "هدف" استمرار استقبال طلبات التسجيل لمنشآت القطاع الخاص، للاستفادة من دعم برنامج "دعم التوظيف" لأجور السعوديين والسعوديات للتوظيف الجديد ويمكن للمنشآت الاستفادة من دعم التوظيف لآخر 60 يوم من إضافة الموظف في التأمينات الاجتماعية، حيث يدعم البرنامج أجور المواطنين والمواطنات في جميع الوظائف والمهن بكافة منشآت القطاع الخاص، بنسبة تبدأ من 30% وحتى 50% من الأجر الشهري للموظف لمدة سنتين، على أن يتراوح الأجر بين 4 آلاف و15 ألف ريال.

كما تحصل المنشآت على دعم إضافي بنسبة 10% عند توظيف الإناث، والأشخاص ذوي الإعاقة، وعند التوظيف في كافة المدن عد الرياض وجدة والدمام والخبر، وفي المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، على ألا يتجاوز الحد الأقصى للدعم 50% من الأجر الشهري للموظف، أو 3000 ريال، أيهما أقل.

وجدد الصندوق دعوته لكافة منشآت القطاع الخاص للتسجيل إلكترونياً والاستفادة من دعم البرنامج، من خلال الدخول إلى صفحة البرنامج على البوابة الوطنية للعمل (طاقات) عبر

الرابط: <https://www.taqat.sa/web/guest/employer/employment-subsidy-program> وتفعيل

"برنامج دعم التوظيف"، ثم إنشاء طلب دعم جديد، وإضافة بيانات الطلبو الموظفون المراد دعمهم، ثم حفظ الطلب وإرسال المعلومات؛ ليتم بعدها استلام الطلب من قبل الصندوق والتأكد من استيفاء المنشأة للضوابط لتقديم الدعم لها

"الإحصاء" تُصدر نتائج نشرة سوق العمل للربع الأول من عام

2020م

انخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.8%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1830427>

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT)، اليوم عبر موقعها الرسمي، نشرة سوق العمل للربع الأول من عام 2020م، والذي سبق بدايات أزمة جائحة كورونا والآثار المترتبة عليها، وبحسب تقديرات مسح القوى العاملة في الربع الأول من عام 2020م فقد بلغ معدل البطالة لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر) (5.7%)، وهو ذات المعدل في الربع الرابع لعام 2019م.

وأوضحت نتائج نشرة سوق العمل، أن معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر) بلغ (58.2%) محققاً بذلك ارتفاعاً بمقدار (1.8) نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2019م، ويرجع الاستقرار في معدل البطالة وارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى زيادة أعداد المشتغلين والمتعطلين في المسح، حيث بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للذكور (80.4%)، بينما بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث (25.4%). وحول مؤشرات مشاركة القوى العاملة للسعوديين في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بالربع الرابع من عام 2019م، فقد انخفض معدل البطالة من (12.0%) إلى (11.8%)، حيث بلغ معدل بطالة السعوديات (28.2%) بانخفاض قدره (2.6) نقطة مئوية، في حين ارتفع معدل بطالة السعوديين الذكور (15 سنة فأكثر) حيث بلغ (5.6%) بارتفاع قدره (0.7) نقطة مئوية.

وحول عدد المشتغلين (السعوديين وغير السعوديين) من واقع السجلات الإدارية، فقد كشفت نتائج نشرة سوق العمل للربع الأول 2020، أن عددهم بلغ (13,635,612) فرداً، بينما بلغ إجمالي عدد المشتغلين السعوديين (الذكور والإناث) (3,203,423) فرداً، حيث بلغ عدد المشتغلين السعوديين الذكور (2,066,553) فرداً، فيما بلغ عدد المشتغلين السعوديات الإناث (1,136,870) فرداً.

وكشفت نتائج نشرة سوق العمل، أن إجمالي عدد السعوديين (الذكور والإناث) الباحثين عن عمل من واقع السجلات الإدارية بلغ (1,015,820) فرداً، يمثل عدد السعوديين الذكور الباحثين عن عمل منهم (186,969) مواطناً، وعدد السعوديات الإناث الباحثات عن عمل (828,851) مواطنة.

وأوضحت نتائج نشرة سوق العمل، أن معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور والإناث (15 سنة فأكثر) بلغ (46.2%) في الربع الأول من عام 2020م، بانخفاض بلغ (0.5) نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق، فيما بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور (65.8%) في الربع الأول من عام 2020م محققاً انخفاضاً قدره (0.8) مقارنة بالربع السابق، في حين بلغ معدل مشاركة السعوديات في القوى العاملة (25.9%) في الربع الأول من عام 2020م بانخفاض قدره (0.1) عن الربع السابق.

وأشارت الهيئة العامة للإحصاء إلى أن نشرة سوق العمل تعتمد في نتائجها على مصدرين للبيانات أولهما من خلال تنفيذ مسح ميداني أسري تُجرىه الهيئة بترتيب تحت تصنيف (الإحصاءات الاجتماعية)، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال عينة ممثلة لسكان مختلف المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية من الأسر، واستيفاء استمارة إلكترونية تحتوي على عدد من الأسئلة، ومن خلاله يتم توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بقوة العمل للسكان في سن العمل للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) والمستقرين في المملكة العربية السعودية، وتقدير السكان (داخل قوة العمل وخارجها) وكذلك حساب أهم مؤشرات سوق العمل كمعدلات البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة ومعدلات التشغيل وغيرها.

أما مصدر البيانات الثاني فيتمثل في البيانات والمعلومات المسجلة لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة بسوق العمل، والنتيجة من خلال عمليات التسجيل والتوثيق الرسمي الإلكتروني المُتبع في هذه الجهات، حيث تقوم كل من:

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومركز المعلومات الوطني، بتزويد الهيئة بالبيانات المسجلة لديهم بشكلٍ دوري بوصف هذه الجهات مصدرًا رئيساً لبيانات المشتغلين في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والباحثين عن عمل في المملكة العربية السعودية.



شاهد.. العقيلي يدعو إلى الإبلاغ عن المتورطين في قضايا فساد ويستذكر مقولة ولي العهد

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م

<https://sabq.org/SB32vJ>

دعا الإعلامي خالد العقيلي لإبلاغ هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عن أي قضايا فساد، سواء مالية أو إدارية. جاء ذلك في تعليقه خلال حلقة برنامج "كلنا مسؤول" بقاءة السعودية على بيان الهيئة عن مباشرتها قضايا فساد عدة. وقال العقيلي: "يجب أن نتعاون جميعنا لمكافحة الفساد. الجهات المعنية تبذل جهوداً كبيرة لمحاربة الفساد، ومن يتعاملون مع ما تضحخه الدولة لتنمية الوطن وخدمة المواطن والمقيم على أنه كعكة". واستذكر العقيلي مقولة سمو ولي العهد التي أكد من خلالها أنه لن ينجو كائن من كان تورط في قضية فساد، سواء أميراً أو وزيراً أو غيرهما.



هيئة الرقابة تمضي في سد منافذ الفساد .. وترصد 105 قضايا جنايئة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/07/07/article_1868366.html

" الاقتصادية" من الرياض أوقفت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عددا من الموظفين في وزارات ومصالح حكومية، في قضايا جنائية، بتهم تلقي رشا نظير الإخلال بالواجبات الوظيفية، واستغلال النفوذ، وتسهيل مخالفات، والقيام بعمليات غسل أموال. وأوضح مصدر مسؤول في الهيئة أن عدد القضايا التي باشرتتها الهيئة، خلال الفترة الماضية، بلغ 105 قضايا جنائية، كان أبرزها إيقاف ثلاثة موظفين في الشركة السعودية للكهرباء لحصولهم على رشا تصل إلى 535 ألف يورو من شركة فرنسية وفتح حسابات بنكية في إحدى الدول، بطلب من الشركة، لاستقبال تلك المبالغ بهدف التمويه عن مصدرها (غسل أموال)، وقيام أحدهم بتحويل جزء من الرشوة إلى حسابه البنكي في دولة أخرى بهدف تحويلها لحسابه البنكي داخل المملكة، وكذلك قيام الشركة الفرنسية بتسليمهم نحو 30 ألف يورو مصاريف للسفر والإقامة والإعاشة خلال

زيارتهم لمقر الشركة في فرنسا، والاجتماع مع المديرين التنفيذيين بها دون علم الشركة السعودية للكهرباء، مقابل قيامهم بقبول منتجات الشركة الفرنسية وزيادة طلبات الشراء على تلك المنتجات مستغلين مناصبهم الوظيفية، كما قام أحدهم بالحصول على رشا تصل إلى 800 ألف ريال من موردين داخل المملكة مقابل ترسية عقود توريد لمصلحتهم من الشركة السعودية للكهرباء. وتضمنت القضية الثانية إيقاف عضو هيئة تدريس في إحدى الجامعات لقيامه بطلب رشا 80 ألف ريال من شركات التشغيلية في الجامعة، وكذلك قيامه بطلب نسبة 20 في المائة من قيمة أحد عقود الجامعة مع الشركات التشغيلية، مستغلا نفوذه الوظيفي. وبالتعاون مع وزارة الإسكان، أوقفت الهيئة ثلاثة أشقاء، أحدهم يعمل في أحد القطاعات العسكرية والأخران يعملان مقيمين عقاريين في شركة تقييم معتمدة لدى وزارة الإسكان، واستغللهم ذلك لمصلحتهم والتواصل مع أصحاب العقار والاتفاق معهم على رفع قيمته عن القيمة السوقية بنحو مليون ريال، على أن يكون المبلغ الزائد من نصيبهم. وتمثلت القضية الرابعة في إيقاف طبيب في وزارة الصحة في إحدى مناطق المملكة لقيامه أثناء تكليفه بالإشراف على محاجر صحية لحالات مصابة بفيروس كورونا بالتلاعب ومخالفة الأنظمة الوقائية للجائحة بإدخال حالة غير مصابة إلى المحجر لتكون مع عائلتها المصابة، ومن ثم تهريب العائلة ذاتها إلى منزلهم قبل شفائهم من الفيروس مستغلا نفوذه الوظيفي، فيما تمثلت القضية الخامسة في إيقاف موظف في وزارة التعليم لقيامه بإيهام المواطنين بقدرته على التوظيف وطلب رشوة عن كل طلب توظيف. وشملت القضية السادسة إيقاف ضابط برتبة عميد في شرطة إحدى المناطق، لقيامه باستغلال نفوذه الوظيفي والتنقل بالمركبة الرسمية لتسهيل مرور مركبة خاصة أخرى عبر النقاط الأمنية بطريقة غير نظامية أثناء منع التجول. وبالتعاون مع الأمن العام، تم إيقاف أحد الأفراد العاملين بشرطة إحدى المناطق لقيامه بطلب رشا من الوافدين مقابل إلغاء مخالفات حظر التجول مستغلا طبيعة عمله، وإيقاف رئيس وحدة الضبط الجنائي في أحد أقسام الشرطة، برتبة مقدم، لقيامه باستغلال منصبه ونفوذه الوظيفي بإطلاق سراح أربعة وافدين وكف البحث عنهم وعدم إعادتهم إلى الجهة المختصة مقابل حصوله على أجهزة هواتف ذكية. وبالتعاون مع الهيئة العامة للجمارك تم إيقاف خمسة من موظفي الجمارك في أحد المنافذ البرية لقيامهم بالتزوير والرشوة من خلال استغلال نفوذهم الوظيفي بالتلاعب بالأوامر والتعليمات، بتدوين أسمائهم بمحاضر ضبط لعمليات تهريب غير مشاركين بها للحصول على مكافآت مالية بلغت 264 ألف ريال. وجاءت القضية العاشرة، بالتعاون مع النيابة العامة، ليتم القبض على موظف في النيابة العامة في إحدى المناطق بالجرم المشهود لحظة تسلمه 30 ألف ريال من أصل مبلغ قام بطلبه 110 آلاف ريال (رشوة)، مقابل تسليم مواطن أصل معاملة قضيته ومسح النسخ المؤرشفة لدى النيابة العامة. وفي القضية الحادية عشرة، قام رجل أعمال يملك مستشفى في إحدى المحافظات بالتحايل على النظام من خلال مخالفة الأوامر والتعليمات التي تهدف إلى تقديم الدعم للعاملين في القطاعات الخاصة والمتأثرة بأزمة كورونا وتقليل أثر الأزمة المالية (ساند) وحصولهم على 1.5 مليون ريال. وفي القضية الثانية عشرة، قام اثنان من منسوبي شركة الكهرباء في إحدى المناطق ومهندسي مشاريع بالتلاعب بمواصفات بعض المشاريع نتج عنها زيادة في قيمة أحد المشاريع بلغت 400 ألف ريال. وتمثلت القضية الثالثة عشرة في إيقاف موظف تابع لوزارة الإعلام يعمل في أحد مكاتبها في المنافذ البرية لاستغلاله منصبه ونفوذه الوظيفي في إدراج اسم أحد معارفه ضمن منسوبي المكتب بطريقة غير نظامية لتمكينه من الحصول على بطاقة إعفاء من رسوم الدخول والخروج. وفي القضية الرابعة عشرة، تم إيقاف اثنين من منسوبي بلدية إحدى المناطق لقيامهما بإصدار شهادة إزالة مخلفات بطريقة غير نظامية لأحد المباني المتعدى مالكه على مرفق حكومي بتلك المنطقة بهدف إطلاق التيار الكهربائي للمبنى. وأكد المصدر أن الهيئة مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية أو للإضرار بالمصلحة العامة وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقضي النظام بحق المتجاوزين.

سوق العمل .. أرقام واعدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعة 18 ذو القعدة 1441هـ - 08 يوليو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/07/08/article_1869566.html

كلمة الاقتصادية

جاءت نشرة سوق العمل للربع الأول من العام الحالي 2020، واعدة ومبشرة بأن مستهدفات رؤية المملكة 2030 بشأن سوق العمل تسير بشكل جيد، وأن الوصول إلى هدف معدل البطالة البالغ 7 في المائة يمكن تحقيقه، حيث إن معدل البطالة العام قد انخفض من 12.0 في المائة إلى 11.8 في المائة، وهذا يعود إلى عمل كبير من جهات حكومية عدة، مع زيادة معدلات مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة.

وطبقاً لنشرة الهيئة العامة للإحصاء GASTAT عن سوق العمل للربع الأول من عام 2020، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان "15 عاماً فأكثر" بلغ 58.2 في المائة، محققاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 1.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2019. وبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للذكور 80.4 في المائة، بينما بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث 25.4 في المائة.

وكان العامل الرئيس في انخفاض معدلات البطالة هو انخفاض معدل بطالة السعوديات بمقدار 2.6 نقطة مئوية، ولا شك أنه مؤشر كبير على نجاح الجهود التي بذلت من أجل توطين كثير من الأعمال بالمواطنات السعوديات، ما يرفع نسبة مشاركة المرأة السعودية في المؤشرات العامة والدولية، ويعزز إنتاجية المواطنين السعوديين عموماً، وهو ما سيعظم الإنتاجية وسينعكس حتماً على القوة الشرائية في الاقتصاد، وبالتالي قيمة الناتج المحلي، وهذا الأمر "أي زيادة قيمة الناتج المحلي"، له ارتباط أساس بعدد المشتغلين عموماً، سواء السعوديين أو غير السعوديين.

وهنا، كشفت نتائج النشرة الربعية عن أن عددهم بلغ أكثر من 13.6 مليون، وعدد المشتغلين السعوديين من بينهم أكثر من 3.2 مليون، بينما هناك 64.51 في المائة من القوى العاملة السعودية ذكور، وإناث 35.49 في المائة. كما كشفت نتائج النشرة الربعية لسوق العمل عن أن عدد السعوديين "الذكور والإناث" الباحثين عن عمل بلغ أكثر قليلاً من 1.01 مليون فرد، وبينما بلغت نسبة الذكور من بينهم 18.41 في المائة، بلغت نسبة السعوديات الباحثات عن عمل 81.59 في المائة.

وهذا يعطي مؤشراً كبيراً على الاتجاه الذي يجب أن نعمل عليه من أجل خفض نسب البطالة وتحقيق المستهدفات في وقتها الصحيح، لكن تجب الإشارة إلى ألا يكون على حساب تشغيل القوى العاملة السعودية من الذكور، بل من خلال أمرين معاً، الأول رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص من خلال تحرير الأصول المجمدة وضخها في المشاريع الاقتصادية التي تنتج فرصاً جديدة للعمل، فالسوق السعودية سوق كبيرة، وهي من ضمن دول "العشرين"، ما يؤكد أن مساحات الاستثمار في الاقتصاد السعودي لم تزل مفتوحة ومشرفة.

الأمر الآخر، يأتي من خلال التوطين. فارتفاع معدل البطالة بين المشتغلين السعوديين الذكور وانخفاضه بين الإناث، يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود الكبيرة التي تضاف اليوم إلى الجهود الجبارة التي تقودها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وهي تعمل الآن على خفض معدل البطالة إلى 9 في المائة مستهدفاً مرحلياً في رحلتها للوصول إلى 7 في المائة، «مستهدف رؤية المملكة بحلول عام 2030».

إن هذه الجهود تركز على برنامج عمل ومنهجية للشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات عدة، حيث تم تنفيذ برامج توطين، التي شملت قطاعات: التشغيل والصيانة، والصحة، والاتصالات وتقنية المعلومات، العقار والمقاولات، المطاعم والمقاهي، ونشاط الإيواء السياحي، و12 نشاطاً فرعياً في قطاع التجزئة، والقطاع الصناعي والزراعي، ومهن المحاسبة والمراجعة، كما يتم التركيز على توطين المهن التخصصية في مجالات متعددة حيث صدرت عدة قرارات شملت رفع نسب التوطين في مهن الأطباء، وقريباً ستصدر قرارات توطين أخرى بالشراكة مع القطاع مرتبطة بالقطاع الهندسي

ومهن الاتصالات وتقنية المعلومات والمحاسبة والمالية ومجموعات مهنية أخرى. من الجدير بالذكر في النشرة الربعية، تأكيدها أن هذه الأرقام جميعها كانت قبل جائحة كورونا، التي أثرت بشكل أوسع في سوق العمل. لذا، فإن الأرقام الواعدة التي نشرت، تؤكد قضايا عدة يجب أن نلفت الانتباه إليها. أولاً، أن ما اتخذته الحكومة من قرارات مؤلمة بشأن الضريبة أو بشأن بعض البدلات الهامشية، كان هدفه أساساً الحفاظ على ما تحقق من إنجازات، خاصة في سوق العمل، لذا تحملت الدولة عبداً من الرسوم عن القطاع الخاص، وأطلقت مبادرة للحفاظ على القوى العاملة. وهذه النشرة الربعية للعمل، تؤكد الآن أن تلك القرارات كانت في مسارها الصحيح، فالحفاظ على هذه المنجزات الوطنية مسؤولية الجميع.

ويجب لفت الانتباه إلى أنه تم إطلاق تنظيم للعمل المرن "العمل بالساعة"، لإتاحة فرص عمل مرنة للمواطنين في الأوقات المناسبة لهم، وسيتم قريباً إطلاق منصة لتوثيق هذه العقود وتسريع عملية التوظيف، خصوصاً في الأعمال التي يغلب عليها أوقات ذروة داخل الأسبوع أو اليوم، وكذلك الأعمال الموسمية.



مصلحة الوطن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو القعدة 1441 هـ - 08 يوليو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1830604>

كلمة الرياض

لا تهاون في مكافحة الفساد.. عنوانٌ عريض لا لمرحلة بذاتها بقدر ما هو عنوان لمبدأ لا حياد عنه، فالتقارير التي تصدر بين فينة وأخرى عن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تؤكد بما لا يقبل الشك أنه لا مكان للفاستين في بلادنا، ولا تهاون معهم، فهم بمثابة عضو فاسد وجب اجتنائهم من جذوره ليستقيم الأمر، فنحن في دولة تُحكّم الشرع، وتطبق القانون وتضعهم سواسية أمامه.

الفساد عدو التنمية، هذا أمر لا شك فيه، فلا يمكن للتنمية أن تكون في حالة استمرار ويكون هناك من يحاول استغلال منصبه الوظيفي لتحقيق كسب غير مشروع على حساب المصلحة العامة، فالمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، وأي إخلال بهذه القاعدة غير محمود العواقب، ومن أجل ذلك لم تتوان الدولة عن الضرب بيد حديدية على كل من يحاول أن يفسد في الأرض دون أي اعتبار لأية مقاصد شرعية أو وطنية، فلا بد ألا يكون هناك تهاون مع هذه النوعية غير السوية من البشر كما هو حاصل بالفعل.

مشروعنا الوطني المتمثل في رؤية 2030 يحتاج منا إلى كل الجهود المخلصة من أجل تحقيقه، ومكافحة الفساد أحد عناصر المشروع الوطني، كونها تعزز الشفافية وكفاءة الأداء وسرعة الإنجاز، وهي عناصر ضرورية من أجل المضي قدماً باتجاه التنمية الشاملة، فالفساد معيق للانطلاق، بل ويكبله ويحوّله عن مساراته الأساسية والأهداف التي يرنو إلى تحقيقها، وأهدافنا واضحة جلية تتمثل في نهضة وطننا، وأخذة إلى الصفوف المتقدمة في شتى المجالات، ولا نريد لأي من كان أن يعطل مسيرتنا التنموية ومشروعنا العملاق، فذلك لا تهاون أبداً مع الفساد والفاستين، فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار.



كاريكاتير



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
18 ذو القعدة - 08 يوليو
2020م

[http://www.alriyadh.com/
1830563](http://www.alriyadh.com/1830563)



الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 18 ذو القعدة 1441هـ
- 08 يوليو 2020م

<https://www.aleqt.com/>

1